



19.03.2021

بيان مشترك صادر عن حركة السيادة للشعب الارتري وحركة أمة واحدة الإرترية بشأن حل أزمة إقليم تجراي الإثيوبي

الحرب هي امر يمكن تجنبه مثل جميع الكوارث التي هي من صنع الإنسان. وليس بالضرورة أن يؤدي تصاعد التنافس السياسي على السلطة داخل الدولة إلى الصراع العنيف. في الخلاصة الحرب هي نتيجة "فشل الحكمة البشرية" وانتصار نزعة الهيمنة. عند المقارنة بالخسائر المحتملة في الأرواح البشرية ودمار الممتلكات وفقدان فرص التنمية، يكون من الأفضل كقاعدة عامة - بل أن ذلك هو الأقل تكلفة بكثير - حل مسائل النزاع السياسي بالوسائل السلمية. ولا يمكن تبرير الحرب إلا بعد استفاد جميع الوسائل السلمية لتأمين الخضوع لسيادة القانون، باعتبار ان الحرب آخر خيار يمكن اللجوء إليه للدفاع عن النفس والدفاع عن الحرية. إذا نظرنا إلي هذه الحرب في سياق تاريخي وتم تقييمها وفق هذه المعايير، سيكون من الصعب تبرير الحرب التي إندلعت في إقليم تجراي الإثيوبي وكل ما ترتب عليها من عواقب مدمرة، بما في ذلك المعاناة الهائلة التي يعيشها شعب تجراي.

وإدراكاً من حركة السيادة للشعب الارتري (EPS) لحجم ما تسببه الحرب من موت ودمار، كانت قد أصدرت منذ البداية بياناً ([link](#)) يدعو الحكومة الفيدرالية الإثيوبية وحكومة إقليم تجراي إلى إعطاء الأولوية لمصلحة الشعب ودعتها إلى حل خلافاتها بالوسائل السلمية. كما حث ذلك البيان المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية والدول المجاورة على المساعدة في التوصل إلى وقف للأعمال العدائية والمساهمة في التوصل إلى حل دائم للمسائل المعلقة وفقاً لأحكام القانون.

كما حث البيان اللجنة الدولية للصليب الأحمر والحركة الدولية للصليب والهلال الأحمر على بذل كل جهد ممكن لضمان امتثال القوات المتحاربة للقانون الدولي الخاص بأوقات الحرب من أجل ضمان سلامة ورفاه شعب تجراي. وعلاوة على ذلك، ذكرت الحركة المجتمع الدولي بصفة عامة والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة بشكل خاص بمسؤوليتها عن ضمان سلامة اللاجئين الارتريين ووضعهم القانوني وظروفهم المعيشية في تجراي وفي أماكن أخرى في إثيوبيا وفقاً للقانون الإنساني الدولي المنصوص في اتفاقية جنيف.

وفيما يتعلق بوزن الأدلة المتعلقة بالوضع الذي كان سائداً قبل اندلاع الأعمال العدائية، فإن حركة السيادة للشعب الإرتري وتجمع الأمة الواحدة الارتري يعتقدان بقوة أنه كان هناك خيار سلمي متاح لأن الحرب في تجراي، بكل تداعياتها المحلية والإقليمية والدولية، كان يمكن تجنبها. ويبدو أن ما كان ينقص هو توفر الإرادة السياسية الجادة لمعالجة المسائل الناشئة عن عملية التحول والمصالحة مع إعادة التنظيم الجديد للقوى في إثيوبيا ودول الجوار المباشر. كما حذر بيان حركة السيادة للشعب الارتري بأن الحرب قد زعزعت السلام والأمن والاستقرار في إثيوبيا وفاقمت المشاكل الهيكلية لإثيوبيا؛ وتسببت في آثار ضارة غير مباشرة في المنطقة، بما في ذلك تورط إرتريا والصراع الحدودي مع السودان.

من المؤكد ان الحرب ليست لعبة بالنسبة لأي شعب. ومن الواضح تماماً أن عملية "هجوم البرق" المشؤومة التي شنتها الثورة الشعبية لتحرير تجراي على مقر القيادة الشمالية للجيش الإثيوبي في إطار مفهومها ل "الدفاع الاستباقي" الذي كان سبباً في أشغال فتيل الحرب كان خطأ جسيماً في سوء التقدير والحسابات. كما أن استمرار نظام وياني في احتلال إراضي تتبع السيادة الارترية على مدى عقدين من الزمن كان خطأ استراتيجياً آخر أدى إلى تفاقم الوضع. ومهما كانت المبررات التي تروج لشن حرب ما، فإنها أي الحرب تشكل تبرير قانوني للقتل الجماعي والحاق الدمار الهائل بجنود القوات المتحاربة في المقام الأول. والحرب حيثما ومتى ما وقعت تلحق أيضاً خسائر بدرجات متفاوتة في أرواح المدنيين وممتلكاتهم لكن يتم التطرق إليها بشكل مخفف على انها اضرار تلازمية.

وفيما يتعلق بالأضرار التلازمية من الصعب للغاية أن تكون لسلسلة التقارير المثيرة للجدل عن أعمال الإبادة الجماعية المزعومة والفظائع والمذابح والاعتصام والنهب، وما إلى ذلك. فقد تم تفتيق لكثير من المزاعم غير المدعومة بأدلة، مثل "مذبحة أكسوم" التي فبركها قادة الثورة الشعبية لتحرير تجراي عن قصد ونشرها عملاءها في منصة "ديجيتال وياني" (DW) أو دار تجراي الإعلامية (TMH). وعلى الرغم من أن هذه الادعاءات دحضتها لاحقاً روايات شهود عيان، إلا أن

هذه الادعاءات ظلت تستنسخ وتتكاثر وتروج لها من جديد آلة دعائية منظمة جداً تتكون من مناصري الثورة الشعبوية لتحرير تجراي وجماعات الضغط والمؤيدين والمبررين في وسائل الإعلام التقليدية والتواصل الاجتماعي، بالمقابل تم تجاهل أو التقليل من شأن التقارير الموثوقة عن الفظائع التي ارتكبتها قوات تجراي ضد اللاجئين الإرتريين. عموماً تُجرى هذه الحملة الدعائية الممنهجة دون أي محاولة لبذل الجهد المطلوب للتدقيق في صحة الفظائع المزعومة أو التعرف بشكل موثق على مرتكبيها المزعومين من بين الجهات الناشطة المتعددة العاملة في تجراي.

وتتفاقم مشكلة التحقق بسبب انقطاع الاتصالات وعدم إمكانية الوصول إلى مصادر المعلومات الموثوقة وتعدد الجهات الناشطة والمتورطة في هذا الصراع المأساوي. حيث تشمل الجيوش المتحاربة قوة الدفاع الوطني الإثيوبية والقوات الامهرية الخاصة والميليشيات الامهرية والقوات غير النظامية المعروفة اختصاراً باسم (فانو) والتي تتحرك بدعم من قوات الدفاع الإرترية التي ظلت الحكومتان الإرترية والإثيوبية تنفيان رسمياً مشاركتها من جهة، وقوات تجراي الخاصة والميليشيات والقوات غير النظامية المعروفة اختصاراً ب(سبري) من جهة أخرى. كما علم عن وجود ما بين 10 000 و 13 000 من المجرمين المسلحين الذين أطلق سراحهم من السجون في تجراي وبدا تشكل هذه فئة أخرى من الجهات الفاعلة بعد تخلي تنظيم وياني عن المدن

ينبغي التأكيد هنا إن الحرب في تجراي شأن إثيوبي داخلي يهم إثيوبيا والشعب الإثيوبي في المقام الأول. وإلى جانب ضرورة الإشارة إلى أن القتال بدأ داخل الأراضي الإرترية المحتلة في منطقتي بادمي وزالمبسا، فإن العمل على استعادة الأراضي الإرترية المحتلة شمال الحدود الاستعمارية على النحو المحدد في معاهدات 1900 و 1902 و 1908 كان سبباً استراتيجياً لاشتراك إرتريا في الحرب. ومهما يكن فإنه يتعين على إرتريا أن تسحب قواتها بعد تحرير أراضيها المحتلة واستعادة سيادتها عليها وتعمل على إضفاء الطابع الرسمي على حدودها الدولية مع إثيوبيا وأن تؤمن حدودها الدولية وأن تنأى بنفسها عن الصراع الداخلي في إثيوبيا. إن الواجب الأساسي لقوات الدفاع الإرترية هو حماية أمن واستقرار الشعب الإرتري والدفاع عن سيادة دولة إرتريا وسلامتها اراضيها.

وانطلاقاً من ذلك، تحت حركة السيادة للشعب الإرتري و تجمع الأمة الواحدة بقوة قوات الدفاع الإرترية على الانسحاب من إثيوبيا، والانتشار على طول حدود إرتريا تاهباً للدفاع عن النفس والكف عن أي تدخل آخر في الشؤون الداخلية لإثيوبيا. ومن المهم التذكير هنا بأننا نحن الإرتريين بحاجة إلى التركيز على بذل الجهد من أجل تحقيق التغيير والتحول الديمقراطي في بلدنا والعمل على تأمين التنمية السياسية والاقتصادية لمجتمعنا. و عدا اعتبارات السلام والأمن والاستقرار في المنطقة، ليس لدى إرتريا اي مصلحة وطنية محددة أخرى للتدخل في الشؤون الداخلية لإثيوبيا.

وبنفس القدر من الأهمية، يتطلب التشديد على انه ينبغي على إرتريا أن تتجنب الوقوع في حبال الصراع الداخلي في إثيوبيا. ومن الخطأ المحزن الزج بقوات الدفاع الإرترية وإهدار موارد إرتريا الضئيلة في حرب تشن كامتداد لصراع داخلي مرير على السلطة بين الفصائل المتناحرة في الائتلاف الحاكم السابق في إثيوبيا. وعلاوة على ذلك، ليس من مصلحة إرتريا الوطنية ولا من الميسور أن يتورط بلدنا الصغير والفقير في صراعات إثيوبيا الداخلية. وبدلاً من ذلك، ينبغي على قوات الدفاع الإرترية أن تركز اهتمامها في العمل على التخلص من النظام الاستبدادي الذي يدمر البلاد ويقمع الشعب.

أدت الحرب في تجراي إلى شق صفوف المعارضة الإرترية في المهجر وخلق حالة استقطاب سياسي حاد بينها، وهي التي كانت في الأصل قد أثقلت الضغائن التاريخية كاهلها فعلياً واستهلكتها المشاحنات الداخلية ومزقتها الانشقاقات المستمرة بدلا من ان تتكاتف في سبيل مقاومة النظام المفترس وتقدم الدعم الموحد للنضال الذي يخاض في الداخل من اجل تحقيق التغيير والتحول الديمقراطي. الى جانب أنه بدلاً عن الدفاع المستمر عن مصلحة الشعب والدولة الإرترية، أصبح نهج السياسات الإرترية في المهجر التنافس في تبادل التوبيخ والتعير بين فئة مؤيدة للوياني وبين فئة أخرى مؤيدة لأبيي احمد أو موالية لأسياس. وبذلك، جعلت من نفسها قوى غير فعالة وغير ذات صلة بتطلعات الشعب الإرتري وغير مؤهلة لأن تكون القوى التي ترسى حكومة دستورية وتعيد السيادة إلى الشعب. وقد أن الأوان ليعتمد الإرتريون موقف غير منحاز وأن يتبعوا نهجا متوازنا يعطي الأولوية لمصالح شعب ودولة إرتريا.

لا زال الصراع العنيف في أجزاء من اقليم تجراي الإثيوبي مستمراً للشهر الخامس. وعلى الرغم من إعلان رئيس الوزراء أبي احمد في وقت سابق أن "عملية إنفاذ القانون" قد انتهت بتحقيق النصر، إلا ان هناك تقارير تتحدث عن وقوع حوادث قتال متقطعة. وقد أدى طول أمد الصراع وما يصاحبه من تشريد للسكان، والتقارير الواردة عن تفاقم الأزمة الإنسانية والادعاءات بارتكاب فظائع وانتهاكات لحقوق الإنسان إلى إثارة قلق متزايد واجتذب اهتماما دوليا واسع النطاق.

وفي ظل هذه الظروف، تدعو حركة السيادة للشعب الإرتري وتجمع "أمة واحدة" الإرتري إلى ما يلي:

١- انسحاب قوات الدفاع الإرترية من إثيوبيا إلى الحدود الدولية بين إرتريا وإثيوبيا.

- ٢ - ترسيم الحدود بين إرتريا وإثيوبيا وفقاً للمعاهدات الاستعمارية المبرمة في 1900 و 1902 و 1908، بمساعدة فريق ترسيم خرائط تابع للأمم المتحدة كأساس لإرساء السلام الدائم المبني على أساس علاقات التعاون بين البلدين.
- ٣ - إنشاء لجنة تحقيق مستقلة للتحقيق في ادعاءات ارتكاب فظائع وانتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان في إقليم تجراي ومحاسبة مرتكبي هذه الجرائم / أو من روجوا هذه الاتهامات الباطلة.
- ٤ - تقوم لجنة التحقيق المستقلة بالتحقيق في الادعاءات المتعلقة بالأعمال الوحشية وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي يتعرض لها اللاجئون الإرتريون في تجراي وعلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ضمان حماية اللاجئين الإرتريين وسلامتهم وفقاً لاتفاقية جنيف.
- ٥ - التوصل العاجل للمعونة الإغاثية الإنسانية الطارئة للمحتاجين من سكان تجراي واللاجئين الإرتريين العالقين في هذا النزاع.
- ٦ - تعيين مبعوث خاص للأمين العام للأمم المتحدة ولرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، بموافقة حكومة إثيوبيا، لاستكشاف إمكانية حل النزاع وتحقيق الاستقرار وبناء توافق وطني بشأن مستقبل إثيوبيا من خلال نظام فيدرالي قابل للتطبيق يعيد للدولة وحدها صلاحية الامتلاك الحصري للقوات المسلحة واستخدامها.
- ٧- تعيين، بموافقة حكومتى السودان وإثيوبيا، مبعوثاً خاصاً لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي لتيسير حل النزاع الحدودي بين البلدين وفقاً للمعاهدة الثلاثية 1902 بين إثيوبيا وبريطانيا العزمية (السودان) وإيطاليا (إرتريا) والقوانين المتعلقة بها والقانون الدولي المعمول به وفقاً للمبدأ صفة.